الفصل السابع : البيئة المالية

أولاً:منظمات تعمل لتحرير التجارة.

منظمة التجارة العالمية: بعد الحرب العالمية الثانية،كان تفكير معظم الدول متجهاً إلى تكوين منظمة للتجارة الخارجية،لتشجيع التبادل التجاري بين الدول ،بل إنه تم فعلاً اجتماع في هافانا نتج عن ميثاق هافانا الداعي إلى قيام منظمة للتجارة، وقد وقعته ٥٦دولة عام ١٩٤٧م،إلا أن الولايات المتحدة خاصة مجلس الكونجرس، عارض الانضمام إلى المنظمة خوفاً من فقدان حق اتخاذ قرارات سيادية لمنظمة لا تسيطر عليها الولايات المتحدة ،ولذا اكتفي بالعمل من خلال اتفاقيه هي اتفاقية الجات المعروفة، الآن وبعد خمسين سنة من ذلك،وفي آخر دورة للجات (دورة أوروجواي)الموقع عليها في مراكش في إبريل ١٩٩٤م،وافق المتعاقدون على خلق منظمة التجارة العالمية،وأصبح كل الأطراف المتعاقدين في الجات أعضاء في المنظمة الجديدة،والتي قامت رسمياً في يناير ١٩٩٥م ومقرها جنيف بسويسرا،وقد نصت اتفاقية الإنشاء على أن للمنظمة أربع مهام هي:

١_تقديم منبر لأعضائها للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وإطار لتنفيذ نتائجها.

٢_إدارة إجراءات تسوية النزاعات.

٣_إدارة آلية استعراض السياسات التجارية.

٤_التعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين ووكالاتهما، من أجل تنسيق وتناغم السياسات الاقتصادية العالمية.

أهم مبادئ المنظمة:

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: هذا المبدأ منصوص عليه في اتفاقية الجات أيضاً،ويقصد به أن على أي دولة عضو تمنح ميزة تجارية لدولة عضو أخرى، أن تمنح تلك الميزة لجميع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة أيضاً.

مبدأ الشفافية: ويقصد بذلك نشر المعلومات حول القوانين واللوائح الوطنية، والممارسات الشائعة التي قد تؤثر على التجارة،وذلك بشكل واضح،كذلك تعني الشفافية أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على القيود الجمركية فقط، حيث أن القيود غير الجمركية غير مقبولة، كونها ستاراً لا يعرف ما وراءه ويصعب تتبع آثاره .

مبدأ المعاملة الوطنية: وهو مبدأ متضمن في الجات أيضاً ،ويقتضي في جوهره التزام الدول الأعضاء بمنح المنتج الأجنبي نفس المعاملة الممنوحة للسلع المحلية على صعيد التداول والتسعير والضرائب والمواصفات .

هيكل منظمة التجارة العالمية: يتكون الهيكل التنظيمي من ثلاث مستويات هي:

١ المؤتمر الموازي: والذي هو السلطة العليا في المنظمة وينعقد مرة كل عامين،ويتكون من ممثلين لجميع أعضاء المنظمة،وقد انعقد المؤتمر الأول في ديسمبر ١٩٩٦م،ومازال ينعقد بالنظام .

٢ المجلس العام: الذي يشرف على تنفيذ العمل بالاتفاقية والقرارات الوزارية،ويجتمع مابين المؤتمرات الوزارية،ويعمل المجلس أيضا كجهاز لتسوية المنازعات،وكآلية لمراجعة السياسات التجارية،ويتكون المجلس من ممثلين لجميع الدول الأعضاء،ولهذا المجلس مجالس فرعية كمجلس تجارة السلع،ومجلس تجارة الخدمات،ومجلس التجارة المتعلقة بجوانب الملكية الفكرية .

٣ اللجان المختلفة: كلجنة التجارة والتنمية ولجنة قيود موازين المدفوعات،وتعمل هذه اللجان في إدارة الاتفاقيات المتعددة الأطراف في المجالات المختلفة وتنحصر مهامها في تقديم تقارير بالإجراءات التي تقوم بها إلى المجلس العام.

ثانياً:منظمات تعمل في تمويل موازين المدفوعات

صندوق النقد الدولي:تمت الموافقة على إنشاء هذا الصندوق عام ١٩٤٤في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية،وذلك الإعادة ترتيب الوضع النقدي العالمي بعد انهيار نظام قاعدة الذهب،وتردي التجارة والاقتصاد العالميين،يهدف الصندوق إلى خلق منظمة دائمة تعمل على :

-تشجيع التعاون النقدي بين الدول الأعضاء،وتيسير التنوع والتوسع في التجارة الدولية من أجل التنمية الاقتصادية وازدياد الدخول.

-العمل على ثبات أسعار صرف العملات ووضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية بين دول الأعضاء.

-التخلص من قيود الصرف الأجنبي.

-مساعدة الدول التي تعاني من اختلال ميزان المدفوعات،بوضع موارد الصندوق في أيديها دون الحاجة إلى اتخاذ تدابير انكماشية في اقتصادياتها لتقصير أمد الاختلال.
كان رأسمال الصندوق المدفوع(٩٠)بليون دولار أمريكي،وتمت زيادة بـ٥٠%في عام ١٩٩٠م،بواسطة إدارة العليا ليصبح(١٤٥)بليوناً،وحالياً يبلغ مجموع المساهمات ٣٢٥بليون دولار،يدير الصندوق مجلس محافظين من وزراء ماليات الدول الأعضاء والتي يبلغ عددها ١٨٥دولة حالياً،ويجتمع مجلس المحافظين مرة كل عام،وبالإضافة لمجلس المحافظين،يوجد مجلس مديرين تنفيذيين،تساهم الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق بنسب مختلفة اعتماداً على الدخل القومي والوزن التجاري لكل دولة.
صندوق النقد العربي:تم تأسيس صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦ومقرة أمارة أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة برأسمال قدرة ٢٥٠ مليون دينار عربي والذي يعادل ٣ وحدات من حقوق السحب الخاصة ورأسماله الحالي ٦٠٠٠مليون دينار عربي مصرح به والدفوع٥٩٦مليون دينار عربي (٣,٢٩مليار أمريكي تقريباً)وله احتياطات تبلغ ٢٧٨مليون دينار عربي،وتساهم فيه جميع الدول العربية،والدينار هو وحدة حسابية تتعامل بها البنوك المركزية فقط،وليس عملة عادية،ويشبه الصندوق العربي صندوق النقد الدولي في أهدافه وإدارته،حيث يديره مجلس محافظين يجتمع مره كل عام،ومجلس مديرين تنفيذيين،ومدير عام يعاونه خبراء وموظفين.أما أهدافه فهي:
-تصحيح الاختلال في موازين الدول الأعضاء.
-استقرار أسعار صرف العملات بين أعضاء،وتحقيق قابليتها للتحويل،والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الخارجية.
-تطوير الأسواق المالية العربية.
-تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية.
-تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء.

ثالثاً:منظمات تعمل في تمويل التنمية والاستثمار

البنك الدولي للإنشاء والتعمير:تم تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في نفس العام(١٩٤٤م)،وبموجب نفس الاتفاقية التي أنشئ بها صندوق النقد الدولي،كما أن من شروط العضوية في الصندوق شرط العضوية في البنك،وحالياً يبلغ عدد الدول الأعضاء(١٨٥)دولة،ورأسماله المدفوع١١,٥مليار دولار أمريكي تقريباً،بينما رأس المال المصرح به يبلغ ١٨٩مليار دولار،ويعمل البنك كالمصاريف التجارية،إذ أنه يعتمد في تمويل عملياته على الأموال التي تقترضها من السوق المالي أكثر من اعتماده على رأس ماله،يدار البنك بطريقة مماثله لأسلوب صندوق النقد، حيث له مجلس محافظين هو وزراء مالية الدول الأعضاء ثم مجلس مديرين تنفيذيين وله رئيس تعاونه هيئة إدارته،وتتحدد أهداف البنك فيما يلي:
-العمل على نمو التجارة العالمية،والمحافظة على توازن المدفوعات بتشجيع استثمار الأموال الدولية لتنمية موارد الإنتاج في الدول المستفيدة.
-تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.
-منح القروض إلى المؤسسات الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء.
وتشمل وظائف البنك على ما يلي:
-تقديم القروض للدول التي لا تستطيع الاقتراض من السوق العالمية بشروط السوق التجارية،كما يقوم البنك بضمان القروض الذي يقدمها المستثمرون العاديون لمشاريع في الدول النامية.
-منح ائتمان متوسط الأجل وطويل الأجل،لمساعدة الدول المحتاجة في شراء الآلات الزراعية،وبناء المطارات،والمحطات الكهربائية،ومشاريع البني الهيكلية،ويقدم البنك قروضه عادة بشروط ميسرة.
-إنعاش الاستثمار الدولي عن طريق المشروعات الإنتاجية.
-تقديم المساعدات الفنية للأعضاء.
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:اتخذ قرار إنشائه في مؤتمر القمة العربي المنعقد بالخرطوم عام ١٩٦٧م وبدأ مزاولة أعماله في دولة الكويت عام ١٨٧٤م برأسمال قدره مائة مليون دينار كويتي،زيد عدة مرات ليصبح حالياً٨٠٠مليون دينار كويتي (٢,٧بليون دولار)،مدفوع منها ٦٦٣ مليون دينار،وتساهم فيه كل الدول العربية،
أهداف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :
-تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري في الدول العربية،وذلك بقروض ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة،ويعطي أفضلية للمشاريع العربية المشتركة.
-تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر،بما يكفل تنمية وتطوير الاقتصاد العربي.
-توفير الخبرات والمعونات الفنية في مجالات التنمية الاقتصادية.
البنك الإسلامي للتنمية:تم تأسيس البنك الإسلامي لتنمية في جده عام ١٩٧٤م الموافق ١٣٨٤هـ من أعضاء المؤتمر الإسلامي،وحالياً به (٥٦)دولة عضواً،ويبلغ رأس مال البنك حالياً ثلاثين ألف مليون دينار إسلامي ويدار البنك بواسطة مجلس محافظين تحته مجلس مديرين تنفيذيين،مع مدير عام ،يهدف البنك إلى تعبة الموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية،وذلك وفقاً لأحكام الشريعة، ولا يتعامل بالفوائد إطلاقاً،وخلافاً لمؤسسات التنمية التقليدية التي يقتصر نشاطها على تقديم القروض للمشاريع التنموية، يقوم البنك الإسلامي بالمهمات الإضافية التالية:

-المشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في دول الأعضاء،والاستثمار في مشروعات البنيان الاقتصادي والاجتماعي في دول الأعضاء عن طريق المشاركة أو عن طرق التمويل الأخرى.
-المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء.
-قبول الودائع واجتذاب الأموال بأي وسيلة شرعية أخرى.
-منح قروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية في القطاعين العام والخاص في دول الأعضاء.
بينما تكتفي المؤسسات التنموية بالإقراض للمشاريع فقط،نجد البنك الإسلامي يساهم في المشاريع،وبينما لا تقبل المؤسسات التنموية ودائع،يقبلها البنك الإسلامي وكأنه بنك تجاري،وفيما لت تهتم المؤسسات التنموية بتمويل التجارة،يعطيها البنك الإسلامي أهمية خاصة،فهو إذن بنك فريد من نوعه،ومتميز في مفهوم

رابعاً:الأسواق المالية

١ التطورات في الأسواق العالمية والمالية:يثبت الواقع أن انتقال رأس المال بين الدول كأهم نوع من التعاملات بين الدول متخطياً بذلك التجارة والاستثمار المباشر(حجم التعامل اليومي في أسواق العملات بـ٣,٢تريليون دولار في أبريل ٢٠٠٧)وتمثلت أهم التطورات في الأسواق المالية فيما يلي:

-رفع القيود عن المعاملات المالية:وقد بدأ ذلك تدريجياً في السبعينيات بتعويم الدولار أولاً الشيء الذي عني بعد مدة من تعويم العديد من العملات الأخرى،وكان أن خلق هذا التعويم سوقاً جديدة يضارب فيها المتعاملون من أجل تحقيق الربح،فالعملات ثابتة السعر لا تعطي مجالاً لجني الأرباح من المضاربة فيها

-تقنية التكنولوجيا والمعلومات:تقنية المعلومات،حولت الأموال إلى بيانات ومعلومات وبذا يمكن نقلها بين الدول بسرعة البرق دون الحاجة إلى نقل الأموال ذاتها،حيث أصبحت الأموال مجرد أرقام في سجلات،وبذا مكنت ثورة المعلومات من نقل هذا الكم الهائل،التقنية والأتمتة سهلتا المعاملات لنقل الملكية أو تلقي وإرسال أوامر الشراء بين المصارف أو تبادل الأسهم في البورصات،ولم يعد مسافر اليوم يحتاج إلى الشيكات السياحية فبطاقة الصرف الآلي تستخدم في كل مكان

-انتشار الأوراق المالية(التوريق): إزداد التعامل بالأوراق المالية كالأسهم والسندات العادية،والسندات القابلة للتحويل والكمبيالات،إلخ بطريقة ضخمة، من جانب الفرد العادي،زاد عدد م يملكون أسهماً في البورصة أو من يشتركون في صناديق استثمارية وذلك لإزدياد الدخل،وإزدياد الوعي الاستثماري

-كبر حجم المؤسسات المالية:كلما كبر حجم السوق كلما ازدادت فرص التخصص والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير،والآن وقد انفتحت الأسواق فيما بينها وأصبح بإمكان الشركات العمل في أكثر من سوق،غدا الحجم الأمثل المطلوب للاستفادة من وفورات الحجم الكبير أكبر،من الجانب الآخر، هناك تشابه متزايد في الطلب على الخدمات المالية في الدول المختلفة،وتقارب في أساليب الصرافة،مما جعل شركات بطاقات الائتمان مثلاً تروج لبطاقتها في أعداد متزايدة من دول العالم،وكذلك نجد الصرافة الآلية في كل البلاد.

٢ الأسواق المالية:

-الأسواق المالية العالمية:تتم في الأسواق المالية العالمية،عمليات الوساطة للأرصدة المالية بين المودعين والمستثمرين الباحثين عن مجالات آمنة وعوائد مجزية لأموالهم بين الشركات والحكومات الباحثة عن السيولة والتمويل،وتلعب البنوك التجارية والمؤسسات المالية دوراً مهماً في هذه الوساطة .تتركز الأسواق المالية العالمية في بلدان معينة،ومدن تعرف بالمراكز المالية الدولية،أهمها نيويورك ولندن وطوكيو.

-أسواق النقد الأوروبي:سوق للنقد الأوروبي مصدر مهم للسيولة والتمويل أمام الشركات العالمية،فهو بذلك مصدر رئيسي للإقراض قصير الأجل لتمويل احتياجات رأس المال العامل لتلك الشركات،وبالإضافة إلى أسواق لندن وباريس و زيورخ توجد أسواق نقد يورو في البهاما وسنغافورا وطوكيو

-أسواق الصرف الأجنبي:يتركز التعامل في ثلاث أسواق رئيسية هي لندن ونيويورك وطوكيو،،اكبر هذه الأسواق على الإطلاق،هو سوق لندن الذي بلغ حجم التداول العالمي فيه عام ٢٠٠٧م حوالي ٣٣%من حجم السوق العالمي وتأتي نيويورك خلف لندن بنسبة ١٧%ثم طوكيو بنسبة ٨%ثم هونج كونج وسنغافورا ٦%

-أسواق الأسهم(البورصات):البورصات مجال تداول أسهم الشركات المسجلة فيها،وهي ميدان خصب للاستثمار،ومصدر مهم لتمويل المشروعات الجديدة والشركات وللتوسع والشركات المتعسرة،وللاستحواذ على شركات قائمة.

٣ اللاعبون الجدد:

-التمويل الإسلامي:التمويل الإسلامي هو تمويل يمنع الربا (الفوائد)،والتعامل بالمحرمات،ويتمسك بالمشاركة في المخاطر،كما يمنع تداول الدين بهامش ربحي،ومن أنواعه المرابحة : حيث يشتري الممول سلعة ما لطرف ثان ويبيعها بربح،على أن يتم التسديد لاحقاً،وهو أكثر أنواع التمويل شيوعاً ينمو مجال التمويل الإسلامي بسرعة وتزداد المنافسة في،فهناك حالياً أكثر من ٣٠٠ مصرف أسلامي في العالم ويعتبر مصرف الراجحي(السعودية) أكبر المصارف ثم بنك دبي الإسلامي(٢٣بليوناً)وهذه أكبرها إذ أصول المصرف الرابع في الترتيب (بنك قطر الإسلامي)تعادل ربع أصول ما قبلة،وكذلك مصرف إسلام ماليزيا هو الخامس بحجم مماثل.

-المصارف المركزية الآسيوية:المصارف المركزية عموماً لاعب أساسي في الساحة،خاصة مصارف الدول التجارية الرئيسية،بيد أن العديد من المصارف المركزية الآسيوية أصبح مرشحاً للعب أدوار متزايدة في الساحة الدولية،وذلك لازدياد أهمية تلك الدول الاقتصادية،ولنموها المذهل، وصدارتها المتزايدة التي جعلت أرصدتها الأجنبية تتراكم في مصارفها المركزية،حالياً يقدر أن أرصدة الصين بلغت ٢ تريليون دولار.

-صناديق السيادة:هذه صناديق استثمارية تملكها وتديرها الحكومات،ومصدرها عادة هي فوائض موازين المدفوعات وفوائض الميزانيات الحكومية، إيرادات التخصيص أو الصادرات السلعية،ومع أن هذه الصناديق موجودة من زمن،وبعضها يعود إلى خمسينيات القرن الماضي،إلا أن أهميتها في ازدياد،ويتوقع لها أن تلعب دوراً أكبر في أسواق المال العالمية في المستقبل،واحد أسباب ذلك،هو حجمها الضخم والمتنامي في السنوات الأخيرة، أما أهم الدول صاحبة هذه الصناديق فهي الدول الخليجية، الصين سنغافورا وروسيا والنرويج،أكبر هذه الصناديق هو هيئة أبو ظبي للاستثمار التي تدير ما قيمته ٨٧٥بليون دولار،تعقبها مؤسسة النقد السعودي ٤٣٣بليوناً مؤسسة حكومة سنغافورا للاستثمار ٣٣٠بليوناً

مها ناصر